

الفصل الثالث

الدعم الاقتصادي والاجتماعي لإنقاذ أزمة المؤسسات المالية العالمية

الولايات المتحدة تتصدر الأزمات :-

بمجرد تفحص العالم من حولك سوف ترى العديد من الاقتصاديات التي تتمتع بنفس قوة الاقتصاد الأمريكي . ومن خلال القدرة غير المتناهية لقطاعها الخاص على الابتكار والإبداع وبالنظر إلى رغبتها الجامحة في إعادة تجديد ذاتها فإن الولايات المتحدة تتزعم العالم الآن وتجنّي الثمار المادية لقيادتها تلك .

كما أن سمة الرأسمالية التي تطغي عليها تتطوي على شئ ما يتعلق بالولايات المتحدة ، ولذلك فإنه ربما يكون مستغرباً إذا تم التساؤل عما إذا كان بمقدور دولة ناجحة كالولايات المتحدة تحقيق الأفضل إذا ما حاولت القيام بذلك .

ومع هذا فإنه بإمكانها القيام بشي أفضل ، وهذا الأمر صحيح : فالرأسمالية ليست عصية على التطوير والإصلاح فالأسواق الأمريكية التي تعاني من أزمة يمكن أن تواجه حالة من الفتنور والكساد الاقتصادي كما حدث في فترة الثلاثينات من القرن المنصرم ..

فهناك العديد من التقارير المتعلقة بأزمة الانتماء العالمية وضحاياها من المؤسسات المالية حيث قارنت تلك التقارير الأزمة بالإعصار ، كما يمكن مقارنة تلك الأزمة بشكل أفضل بحاجز الفيضانات والسيول الذي تم

إنشاءه بطريقة جيدة ثم امتلئ حتى الحافة بالديون الثقيلة ثم انفجر بعد ذلك تحت ضغط الماء المتزايد (وارتون 2008م) .

وبالرغم من عمليات الإنقاذ للمؤسسات المالية العالمية فإن الفيضان لن ينحسر في المستقبل القريب .

بعد مضي عامين تقريباً على الأزمة المالية الناجمة عن سوق الرهن الأمريكي والتي تعد أكبر أزمة من نوعها منذ حدوث الركود الاقتصادي الكبير فإن الأسواق المالية العالمية لا تزال غير مستقرة كما أن التوقعات المتعلقة بتدفق رؤوس الأموال لا تزال قائمة.

فاشتداد حدة الأزمة المالية في سبتمبر 2008م بطريقة دراماتيكية قد غير الوجه الاقتصادي للعالم كما أن البطالة المرتفعة أصلاً في الدول الصناعية سوف تتبع نفس المسار الذي تمر به اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا التي تعتمد على الصادرات .

كما أن الدول ذات الدخول المرتفعة لا زالت تترجح تحت وطأة أزمة إفلاس أسواق الموجودات والأصول الثابتة الغير المسبوق بينما يناهز المستثمرون بأنفسهم عن الأسواق الناشئة .

كما أن الدلالات المتعلقة بالأحداث المرتبطة بتدفق الاستثمارات إلى الدول النامية هي دلالات دراماتيكية أصلاً : حيث انخفض إجمالي تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى ما نسبته 4,4 % من إجمالي الناتج القومي للدول النامية الأمر الذي أدى إلى انحدار المد المتنامي لهذا التدفق والذي حصل عام 2003م ووصل إلى ذروته عام 2007م بمعدل 8,6% من إجمالي الناتج القومي (البنك الدولي 2009م) .

1. بيان وإيضاح المشكلة :-

إن الأزمة المالية والاقتصادية بل أزمة الأرزاق كما ينظر إليها الكثيرون — والتي اندلعت في سبتمبر 2008م قد أصبحت أزمة عالمية للاقتصاد العالمي الحقيقي ففي الدول المتقدمة والنامية فإن المسارات الاقتصادية قد انحدرت بشدة إلى مستوى غير مسبوق وغير معهود في العقود الأخيرة . كما أن البطالة أخذت في الارتفاع بينما يزداد معدل الفقر في الدول النامية .

أن الفقر مصحوب بتدهور كبير في أوضاع الفقراء والضعفاء على مستوى العالم بأسرة .

فاندلاع الأزمة المالية العالمية قد أثار عملية تصفية واسعة للاستثمارات وأدى إلى خسائر كبيرة في الثروات على المستوى العالمي إضافة إلى تشديد شروط الاقتراض وزيادة واسعة في الضبابية علاوة على ذلك فإن التكاليف المرتفعة للاقتراض وتشديد شروط الائتمان المصحوبة بزيادة الضبابية قد أدت إلى هروب عالمي باتجاه الجودة ودفعت بالمؤسسات إلى تقليص النفقات الاستثمارية ودفعت بالأمر أيضاً إلى تأجيل شراء المواد والسلع ذات التكاليف الباهظة .

وهذه الدراسة تهدف إلى الإجابة عن الأسئلة التالية :- ما هو تأثير هذه الأزمات على الرفاة العالمي ؟ ما هي الخيارات المتاحة التي تعمل على منع ارتفاع مد هذه الأزمات ؟

وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وكذا كبح جماع هذه الأزمة في القارة الأفريقية العربية .

2. هذه المحاضرة تتألف من الأقسام التالية :-

القسم الأول :- ما هي مسببات الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية ؟
عالم المشتقات ، المقال النقدي لماركس الذي ينتقد فيه الرأسمالية ، الخدع المالية ، انهيار الائتمانات .

القسم الثاني :-العولمة والأزمات الاقتصادية والمالية العولمة ، الدوحة، التجارة العالمية ، تعميق الركود الاقتصادي العالمي بينما قد تؤدي تلك الأزمات إلى نظام مالي جديد .

القسم الثالث :- هل أثرت أزمة الائتمان على المنطقة العربية الأفريقية وما الذي ينبغي عمله .

ما مدى سوء الأزمة المالية العالمية ؟

إن عمليات الإنقاذ والإفلاسات والوثائق التي تشير القشعريرة تشير إلى حسابات خاصة بسحرة وول ستريت الذي قاموا بهندسة أزمة الائتمانات من خلال أسهم غامضة تقوم على قروض خطيرة لأصحاب المنازل .

وعلى أساس الافتراض بأن أسعار السكن لن تنخفض أبداً حيث أن قدرة السيولة الخاصة بتلك الأسواق قد اجهضت (وارتن 2008م) .

((أن نمط أسعار الفائدة المنخفضة دوماً يتم وضعها غالباً في أسفل سلم الاحتياطي الفيدرالي الخاص بـ (ألن جريد إسبان) يساعده في ذلك الضغوط النقدية الدولية وهذا النمط ناشئ عن فقاعات تكنولوجيا أسواق

الأسهم والتي ظهرت في أواخر التسعينات وهذا ما جعل الناس متعطشين جداً للحصول على العائدات ومع ارتفاع أسعار السكن إلى جانب إلقاء نظره خاطفة على البيانات والمعلومات المتوفرة منذ (75) عاماً لن تظهر أي توقف عندما انخفضت أسعار تكاليف السكن وذلك كما أشار العديد من الباحثين وقد اعتقد الناس بشكل مفاجئ بأنه من المناسب اللجوء إلى أسواق الرهن حيث قامت الولايات المتحدة بتخفيض أسعار الفائدة قصيرة الأجل بمعدل مئات من النقاط وهذه التخفيضات قد دفعت بأسعار الفائدة الحقيقية إلى أرضية سلبية كما أنها كانت تدفع بالعائدات الأمريكية إلى مستويات أقل من مستوى العائدات التي يتم عرضها في البلدان الأخرى كما أنها أجبرت الدولار الأمريكي على الانخفاض بشكل مفاجئ وأدت إلى رفع جميع أسعار السلع المتوفرة وقد كان الدرس المستفاد من وضع الأسواق واضحاً وجلياً ومفاده إيقاف خفض أسعار الفائدة وبدأ التركيز على الأشياء المهمة بشكل فعلي والتي تتمثل في تدهور الدولار الأمريكي والآثار المدمرة على المدخرين وفقدان مصداقية مكافحة التضخم ((" وارتن 2008م "

إن الترابط الداخلي وسرعة الأسواق الحديثة قد جعلت أزمة الانهيار الاقتصادي فريدة من نوعها لأنه لم يتم خسارة الكل حيث أن هذا هو وقت التفكير الهادئ والعقول المنفتحة "وير 2008م .

" ذكر رئيس الاحتياطي الفيدرالي السابق جرين أسباباً بأن الأزمة المالية الحديثة تحدث مرة في كل نصف قرن وربما مرة في القرن الواحد لكثرة مخطئ لأنه لم يكن هناك قط وضع كهذا حيث أن الارتباط العالمي لأسواق اليوم وسرعة اتصالات الإنترنت ومدى تأثير الأسواق على رواتب

التقاعد الخاصة للناس العاديين ومدخراتهم كل ذلك جعلها مختلفة تماماً عن عام 1929م في نيويورك أو عام 1866م في لندن أن سرعة ومدى وصول الدول يعتبر مدهشاً حسب تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية الصادرة عن البنك الدولي .

إن الزيادة السريعة في المدخرات الاحتياطية قد أدت إلى انخفاض حاد في الاستثمار العالمي وكذا الإنتاج والتجارة وإجمالي الناتج القومي أثناء الربع الرابع من عام 2008م وهذا التوجه استمر في الربع الأول من عام 2009م .

إن الانخفاضات الأشد حدة في النشاط الاقتصادي تركزت بين الدول المتخصصة في إنتاج السلع المعمرة والاستثمارية وكذا في الدول التي لديها ضعف خطير في اقتصادها الكلي .

وهذا البيئة الدولية الضعيفة قد سرعت في انخفاض أسعار السلع كما أن ردود فعل السياسة على الأزمة كانت سريعة وعلى الرغم من إنها لم تكن دائماً منسقة بشكل جيد فقد نجحت حتى الآن في منع حدوث فشل أكبر في المؤسسات المالية إلى جانب تفادي حدوث انهيار أكبر في الإنتاج . وفي ظل غياب مساعدات القطاع العام فإن الخسائر الفادحة التي منيت بها البنوك الاستثمارية وبقية المؤسسات قد أجبرت البنوك التجارية على تقليص عملية التسليف والقرض مجبرة بذلك الشركات على تقليص الإنتاج وزيادة حجم الإستثمار بشكل اجباري .

وبدلاً من ذلك فقد استمرت القروض البنكية في النمو وإن كانت بشكل أقل سرعة عما كانت عليه 9 في الماضي .

إن تراجع الأنشطة الاقتصادية مصحوباً بتدفقات ضعيفة لرؤوس الأموال على الدول النامية يضع عدد كبير من الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط في ضائقات مالية خطيرة .

فالكثير من الدول تواجه صعوبة في توليد عملة أجنبية كافية من خلال الصادرات أو الاقتراض من أجل تغطية الطلب على الاستيراد وعموماً فإن الحاجة إلى الاقتراض من قبل الدول النامية يتوقع أن تتجاوز التدفقات الصافية لرؤوس الأموال بواقع (350) مليار دولار و (635) مليار دولار كما أن الكثير من الدول تواجه هذه الفجوة المالية عن طريق خفض احتياطي العملة الدولية التي وفرتها أثناء عهود الرخاء ولكن ديمومة هذه الإستراتيجية لا تزال ضبابية .

بينما تعمل بعض المؤشرات التي تشير إلى بداية استرداد الأسواق الاقتصادية لعافيتها تعمل على استقرار أسواق الأسهم وحدث تحسن متواضع في الصادرات إلى جانب حدوث نمو طفيف في طلبات المستهلكين الناتجة عن الآثار الممكنة لتحفيز الطلب والناجمة عن إجراءات الحوافز المالية التقديرية وعلى الرغم من هذا استمرت البطالة في الارتفاع في جميع أنحاء العالم بينما لا تزال تكاليف السكن في العديد من الدول آخذة في الانخفاض في الاقتصاديات الرئيسية بينما تحتاج الحسابات البنكية إلى تعزيز إعادة وسملتها .

ومن ثم فإن انتعاش الاقتصاد العالمي يبقى ضبابياً بشكل كبير وفي الواقع فإن العديد من الدول تواجه ضعفاً متزايداً في عملاتها وقطاعاتها البنكية كما أن الدول النامية ذات الدخل المتوسطة والكبيرة قد أبرمت

اتفاقيات خاصة مع صندوق النقد الدولي لمنع خروج الأوضاع النقدية والخارجية المتدهورة من نطاق سيطرتها .

تحيات الرأسمالية :-

1. عالم المشتقات :-

أن الأزمة الثانوية الأكثر وضوحاً وظهوراً تتعلق بالمشتقات الاقتصادية وهذه الأزمة قد خرجت عن نطاق السيطرة مع فقدان المساكن لقيمتها وبنسبة غير مسبقة في العقود الأخيرة ووفقاً لمجلة الاقتصادي فإن المشتقات عبارة عن موجودات مالية تستمد قيمتها من الموجودات الأخرى مثل خيار شراء الأسهم التي تشتق من الأسهم .

أن الجهات المختصة بالقواعد والقوانين المالية تلقي باللائمة المتمثلة في التطاير السريع والمتزايد لأسعار الأصول الثابتة على الاستخدام المتزايد للمشتقات إلى جانب أن تلك الموجودات تشكل مصدراً للخطر بالنسبة لمستخدميها .

ويعتقد الاقتصاديون بأن المشتقات تسمح بالمزيد من عمليات تثبيت الأسعار والتي تترتب عليها مخاطر مالية وتسمح بإدارة أفضل للمخاطر، كما أنهم يعترفون بأنه عندما يتم إساءة استخدام المشتقات فإن القوة المرتبطة بها قد تكون ذات آثار مدمرة . أن عالم المشتقات مشوب بصعوبات ذهنية : انعقد المباشر يلزم المستخدم على شراء أو بيع الموجودات بسعر محدد وفي زمن مستقبلي محدد .

كما أن المستقبل عبارة عن عقد مباشر يقوم على التبادل ، والمقايضة هي عبارة عن عقد يقوم بموجبة طرفين بتبادل التدفق النقدي المرتبط

بمديونية أو أصول ثابتة ، والخيار هو عقد يمنح للمشتري الحق في بيع أو شراء أصل محدد من الأصول الثابتة بسعر محدد وفي موعد محدد ويجوز ذلك أيضاً قبل الموعد إلا أن هذا العقد غير ملزم .

أما المشتق الظاهر فهو عبارة عن مشتق لا يعتمد على التبادل وإنما يتم شراؤه على سبيل المثال من بنك استثماري . بينما تكون المشتقات الخارجية أو المطلوبة فهي عبارة عن مشتقات معقدة أو متاحة ومتوفرة في الاقتصاديات الناشئة أما مشتقات الفانيلات السهلة فهي تقوم على التبادل وترتبط بالاقتصاديات المتطورة وهي غير معقدة .

إن جميع مكونات مهنة المحاسبة - صانعي المهن ، وواضعي المعايير، والمراجعين القانونيين - يجب أن يتعلموا من دروس العام الماضي وان يعملوا على تعزيز نموذج القيمة العادلة.

إنهم بحاجة إلى تعريف المحددات حيث إن الأرباح والخسائر تحدث في ظل القيمة العادلة. إن القروض الرديئة التي تم خفضها وتقليصها ووضعها في طرد خاص مع ملصق AAA يجب أن لا يتم قبولها بوصفها أصولاً تبلغ قيمتها المليارات من الدولارات.

إن الميزانية العمومية للبنوك لا تمثل صورة "حقيقية ونزيهة" - وحتى رغبة البنوك الأخرى في أوائل 2007 لشرائها بسعر مرتفع وزائف لا يغير هذه الحقيقة. (ACCA 2008)

إن ربيب الأزمة المالية الحالية يتمثل في المقايضة الخاطئة للائتمان وهي نوع من بوليعة التأمين وهذا النوع من المقايضات وكذا الأسهم

المدعومة بالرهون تعتبر مرتبطة بالعملاء إلى حد أنه من الصعب تقييم قيمتها من يوم إلى يوم .

ولدى انفجار فقاعة الإسكان وتخلف أرباب المنازل عن الدفع فإن أسهم الرهونات والمقايضات المرتبطة بهذه المدفوعات فقدت قيمتها بمقدار غير واضح . أما المقرضون فإنهم قتلون على المديونيات غير المعروفة والمدونة في سجلات المقترضين بحيث أصبحوا يرفضون منح قروض مالية الأمر الذي أدى إلى حدوث أزمة مالية.

وتحتاج السوق للشفافية وأسلوب أفضل لترسيخ القيم كلما تغيرت الظروف ، وذلك يمكن تحقيقه إذا تم استبدال نظم التجارة التي تتم عن طريق شبكة من التجار بتبادل مركزي وتقييس أكبر ضمن هذه المنتجات .

2. النقد الماركسي للرأسمالية :-

جادل ماركس بأن حالة الاغتراب الخاصة بالعمل الإنساني (وما ينتج عنها من عبودية للسلع) هي الميزة أو السمة الخاصة بالرأسمالية . وقبل مجئ الرأسمالية وجدت الأسواق في أوروبا حيث كان المنتجون والتجار يقومون بشراء وبيع السلع .

ووفقاً لماركسي فإن أسلوب الرأسمالي في الإنتاج كان قد تطور في أوروبا عندما أصبح العمل سلعة بحد ذاته .

صحيح أن الأسلوب الرأسمالية للإنتاج قادر على تحقيق نمو ضخم لأن الرأسمالية قادرة على إعادة استثمار الأرباح في التكنولوجيا الجديدة ولديها حوافز للقيام بذلك ومن ثم فإن الطبقة الرأسمالية تعتبر الطبقة الأكثر

ثورية في التاريخ . لكنه جادل أيضاً بأن الرأسمالية كانت عرضة لأزمات دورية .

فعبر الزمن قام الرأسماليون بالاستثمار أكثر فأكثر في التكنولوجيا الجديدة ، كما أنهم يستثمرون أقل فأقل في العمل . ومادام أن ماركس اعتقد بأن القيمة الفائضة المستمدة من العمل تعتبر مصدراً للربح فإنه استنتج بأن معدل الربح سوف ينخفض حتى عندما ينمو الاقتصاد .

وعندما ينخفض معدل الربح إلى مستوى أقل من نقطة معينة فإن النتيجة ستكون كساد وركود اقتصادي يؤدي إلى انهيار بعض قطاعات الاقتصاد .

وقد جادل الكثير من مؤيدي الرأسمالية بأنها تعتبر وسيلة أكثر فاعلية لتوليد وإعادة توزيع الثروة من الاشتراكية أو الشيوعية أو أن الفجوة الفاصلة بين الفقراء والأغنياء والتي مثلت هاجساً لماركسي وانجليس كانت ظاهرة مؤقتة .

ويقترح البعض بأن المصلحة الذاتية والحاجة للحصول على رأس المال تعد صفة ملازمة للسلوك الإنساني وليست نتيجة لتبني الرأسمالية أو أي نظام اقتصادي آخر إلى جانب إن الأنظمة الاقتصادية المختلفة تعكس استجابات اجتماعية مختلفة لهذه الحقيقة .

ويجادل المؤيدون المعاصرون لماركس بأن ماركس كان محقاً بأن السلوك الإنساني يعكس ظروف تاريخية واجتماعية وبشكل أدق ، فإنهم يجادلون بأن تحليله للطبقة الاجتماعية والسلع لا يزال مفيداً جداً وأن نقده

للرأسمالية يمكن إن ينطبق على الوضع العالمي الحالي وأن الإغتراب لا يزال يمثل مشكلة .

3. الخدع المالية — الرأسمالية الجشعة :-

لقد أفاد الصحفي في صحبة نيويورك تايمز بول كروجرمان مؤخراً في تصريح له لجريدة Fortune بأن جزءاً كبيراً من النظام المالي ينبغي تجديده . علاوة على ذلك فإنني لا أجادل البتة فيما يتعلق بهذه النقطة .

وعلى الرغم من ذلك فإن الشيء الكثير من النظام المالي يعد مجزء أو مقسماً الأمر الذي يثير التساؤل حول حقيقة من أين يتم البدء والانطلاق؟ وهذا النوع من التملص من المسؤولية قد وصل إلى مستويات عليا في بعض الشركات التي لدى الكثير منها أسماء معروفة ومشهورة .

وقد أدرك المدراء التنفيذيون — في الفضاءات الربحية لمكاتب الشركات وليس فقط في المدن أو في وول ستريت — أو لا بدأنهم قد أدركوا مدى خطورة المناصب التي يشغلونها . ولكن هذا الشركات تتيح الفرصة لهذه الأشياء كي تحدث .

كما أن الضغط المتعلق بصناعة الأرقام كان كبيراً جداً . وكانت الأموال المترتبة على ذلك مفيدة بينما كانت العلاوات مسيلة للعب .

إضافة إلى ذلك هناك عذر قديم بأن الجميع يتصرف بهذه الطريقة . وعلى ذلك فإن تعريف القدمات للجشع على أنه من الموبقات لم يأتي من فراغ .

وفي كل درجة من درجات سلم الغش المالي فإن الناس يجعلون الجشع يتدرج .

وكان يتوجب عليهم معرفة ذلك بشكل أفضل وربما أنهم قد عرفوا ذلك بشكل أفضل ومع النظر الآن إلى الأمام فإننا نجد أماناً طريفاً وعرة فهل نستطيع كمجتمع أن نخطط لنا طريقاً يخلصنا من هذا الموقف وهل هناك مشكلة ممنهجة ذات جذور ضاربة في العمق ؟

العولة ، الدوحة ، والتجارة العالمية :-

1. فشل الدوحة :-

في الصيف الذي ازدادت فيه الظلال الاقتصادية عتمة وقتامه وبشكل مفاجئ بينما لم يتم الإهتمام بشكل كبير بانهياء جولة مفاوضات التجارة العالمية التي عقدت في الدوحة.

فقد قام أبطال التجارة الحرة بعصر أيديهم بينما لم يهتم الآخرون بذلك. كما أن الفشل الذي حدث في جنيف مقر منظمة التجارة العالمية ، كان يبدو وكأنه عرض ثانوي .

وفي عملية مسح قامت بها وحدة المعلومات في مجلة إلا يكونوا ميست واستهدفت مدراء الشركاء والمؤسسات التجارية تبين أن أكثر من نصف أولئك الذين استطلعت آرائهم يعتبرون أن جولة مفاوضات الدوحة كانت على درجة قليلة من الأهمية أو أنها لم تكن مهمة بالجملة ، بينما اعتقد 10% فقط أن تلك المفاوضات كانت مهمة جداً. بينما رأى واحد من كل عشرة أشخاص بأن سياسة الحماية تمثل أكبر تهديد للاقتصاد العالمي لكن الكثيرين كانوا منزعجين من الركود والتضخم والأزمة المالية .

وعلى مستوى الاقتصاد الكلي فإنه من المعقول الانزعاج من مسألة التأثير المتنامي للمستثمرين المرتبطين بالدولة وذلك بسبب أن أغلب الأموال

الاستثمارية تتحكم فيها مجموعة صغيرة من الأنظمة الاستبدادية بما في ذلك الصين والسعودية وروسيا .

فالصين تقوم بمراكمة احتياطات الصرف الأجنبي وذلك بشكل سريع إلى درجة أنه لو تم وضع تلك الاحتياطات في الأسهم الأمريكية بدلاً عن أدون الخزنة فإنها ستقوم بعملية شراء أكثر من جميع الأجانب الآخرين مجتمعين .

وكما يشير مجلس العلاقات الأجنبية فإن " الملكية المتركزة في أيدي الحكومات السلطوية تعد هاجساً إستراتيجياً واقتصادياً حيث أن كلاً من المخاطر المترتبة على هذه الحماية الجديدة والسلبيات الناشئة عنها يتم مواجهتها اعتماداً على العلاقة بين الولايات المتحدة واكبر الاقتصاديات الناشئة .

وكما اتضح من خلال وباء الدوحة فإن القيادة الأمريكية النشطة على الرغم إنها لم تعد كافية — لا تزال ضرورية لإحداث تقدم متعدد الأوجه . ومع هذا فإن سياسة التجارة في الولايات المتحدة قد أصبحت صعبة بشكل متزايد بحيث تؤثر سلباً على قدرة البلاد في الأخذ بزمام المبادرة كما إن الدعم المقدم لإنشاء سوق أكثر انفتاحاً يعد أضعف من الدعم المقدم لهذا الغرض في أي مكان آخر من العالم . أن الإحباط الشعبي الأمريكي مصحوباً بإحباط فكري متزايد " .

وقد بدأ العديد من الاقتصاديين الأمريكيين يشكون فيما إذا كانت العولمة مقيدة للطبقة الوسطى في أمريكا وعليه فإنهم يقترحون أنه بدلاً من تحسين مستوى المعيشة النموذجي في أمريكا فأن التكامل والاندماج العالمي

ربما يسبب ركود في الأجور مما يؤدي إلى توسيع نطاق عدم المساواة وزيادة انعدام الأمن .

2. تعميق الركود العالمي :-

إن الروابط القوية بين التجارة العالمية في السلع المعمرة والرأسمالية والتكنولوجية وبين الإنفاق الاستثماري المتداخل بشدة والذي يدعم النشاط الاقتصادي في كل من الدول النامية والدول ذات الدخل المرتفع يمكن اكتشافها في دائرة السؤ التي تعمل الآن في ثنايا القطاعات المالية والحقيقية للاقتصاد العالمي . فصعوبة الحصول على رأس المال إضافة إلى الضبابية المرتبطة بالطلب المستقبلي قد أخرت الاستثمارات وسببت انهيار في الطلب على السلع المعمرة الأمر الذي أدى إلى انكماش حاد في إنتاج السلع المصنوعة والتجارة العالمية فيها .

أن الإنهيار الفوري في النمو في الدول النامية وتلك ذات الدخل المرتفع لا يمكن إيضاحه من خلال الروابط التجارية فحسب لان الاقتصاديات المحلية لعدد كبير من الدول النامية قد تأثرت بشكل مباشر بالأزمة المالية .

أن نكسة تدفق الأموال وانهيار أسواق الأسهم والتدهور العام في ظروف التمويل قد أدت إلى إيقاف نمو الاستثمارات في الدول النامية حيث أن الاستثمار ينخفض بحدة في الدول النامية وفيما يتعلق بالدول النامية التي تعتبر مستورد هام للسلع فإن القليل من ومضات الأزمة المالية هي أن أسعار السلع قد انخفضت بنسبة 35% من المستوى القياسي لها في منتصف عام 2008م مما أدى إلى تقييد العجز المالي وساعد على القضاء على

التضخم الناتج عن الأسعار المرتفعة للغذا والوقود أثناء السنوات التي سبقت الأزمة المالية .

أما الأسعار المنخفضة للسلع فقد كان لها تأثير صحي تمثل في تخفيف تأثير الأزمة المالية على الفقراء .

3. تدفق رؤوس الأموال الخاصة يتقلص بنسبة غير مسبقة :

بينما أدت الدوامة الاقتصادية العالمية إلى صبح فئة موجودات السوق الناشئة بألوان مختلفة فإن الانحدار الاقتصادي الحالي قد كان جدير بالملاحظة فيما يخص تأثيره على قيمة الأصول الثابتة في أسواق الأسهم وظروف السيولة في الأسواق الرئيسية للأذن .

وقد تأثر منتجوا الأذن سواء كانوا شركات أو هيئات سيادية في الأسواق الناشئة بهاجس السيولة وتفادي المخاطر بين المستثمرين وذلك مقارنة بنظرائهم في الأسواق الكبيرة .

ولم يكن هناك تقريباً أي إصدار في الفترة الواقعة بين منتصف سبتمبر ومنتصف ديسمبر 2008م في أعقاب انهيار أخوان لي مان . وفي غضون ذلك شهدت أسواق الأسهم المحلية أسوأ انحدار سنوي لها في العقود الأخيرة ، حيث انخفض مؤشر السوق الناشئة لـ (MSCI) بنسبة 55% خلال العام مما أدى إلى شطب 17 ترليون دولار من قيمة السوق .

كما إن هروب المستثمرين من الخطر المدرك قد ساهم في الانخفاض الحاد لتدفق رأس المال إلى الدول النامية وهذا الاتجاه يحتمل بشكل كبير أن يستمر حتى نهاية عام 2009م . وعلى الرغم من أن انتشار سعر الفائدة في

الدول النامية لم يتسع بنفس القدر كما كان عليه الحال في الأزمات السابقة حيث إن الانخفاض في تدفق رأس المال الخاص إلى الدول النامية يحتمل أن يحقق رقماً قياسيًّا .

ويقدر أن ينخفض كل من صافي الديون الخاصة وتدفق الأسهم من المستوى القياسي الأعلى لهما وهو 8,6 % من إجمالي الناتج القومي عام 2007م إلى أكثر من 2% عام 2009م متجاوزاً بذلك الانخفاض الذي حدث إثناء أزمة الديون التي حلت بأمريكا اللاتينية في أوائل الثمانينات وكذلك الأزميتين اللتين حدثتا في كل من شرق آسيا وروسيا في أواخر التسعينات . وبخلاف ما كان عليه الوضع في تلك الأزمات المذكورة آنفاً فإن الانخفاض في تدفق رأس المال قد ضرب كل منطقة الدول النامية . فأكثر المناطق تأثراً بذلك هي أوروبا الناشئة وآسيا الوسطى اللتان شهدتا أكبر توسع في التدفقات في الفترة 2-2007م . وقد قدر صافي التدفقات الخاصة إلى المنطقة بواقع 6,4% من إجمالي الناتج القومي حيث انخفض مما واقعه 15,1% في 2007م .

إن اتفاقية دول مجموعة العشرين لتقوية قدرة صندوق النقد الدولي على تقديم القروض وكذا تعزيز قدرة البنوك التنموية على ذلك سوف يساعد السوق الناشئة ذات الدخل المرتفع والدول ذات الدخل المتوسط على تلبية احتياجات التمويل الأجنبي الخاص بها ، ولكن القليل من هذا التمويل يمكن أن يكون متاحاً للدول ذات الدخل المنخفض التي لديها قدرات اقترض محدودة بينما تعتمد قدرتها في تلبية احتياجات التمويل الأجنبي الخاص بها على مدى قدرة الشركات على تسديد الديون المستحقة عليها .

4. هل بمقدور الأزمات تشكيل نظام مالي جديد :

في خضم المعركة من الصعب معرفة كيف سيبدو المشهد بعد انقشاع غبار تلك المعركة وعلى الرغم من ذلك فإنه عندما تتصارع الحكومة مع أزمة الائتمان فإن الاقتصاديين والخبراء الماليين يبدأون في عمل بعض التنبؤات وسوف يواجه الأفراد ورجال الأعمال وقتاً أكثر صعوبة في الحصول على قروض خلال السنوات القادمة لكنهم ربما يكونون أقل تحمساً في تحمل أية ديون .

وسوف يكون هناك المزيد من القوانين المالية أو عملية تقنين أفضل لكن لن يكون هناك بالتأكيد تقنين أقل . كما أنه سوف يتم بذلك جهود مكثفة لرؤية ما يحدث داخل المناطق المعتمدة سابقاً مثل التمويلات الوقائية وأسواق المشتقات وفروع الشركات المساعدة والتي تم إنشاءها لتفادي القيود.

عن وسائل مقايضات نقص الائتمان والتي ساعدت على انهيار المؤسسات المالية الكبرى يحتمل أن تصبح أكثر تقييماً مما يسمح لها أن تقوم بتبادل الصرف المركزي حتى يكون من السهل تحديد القيم .

- يحتاج إي نظام إلى تصميم خاص بحيث لا يستطيع المشاركون تهديد سلامة الاقتصاد — إن الأزمة سيئة بما فيه الكفاية إلى درجة أنها دقت أجراس الخطر وهناك فرصة لعمل شيء ما بشكل صحيح على نحو أفضل مما كان عليه الوضع لعقود مضت أن التغيير الأكثر وضوحاً في الأسواق المالية هو الدور الجديد للحكومة كمالك أساسي للبنوك الأهلية . وبينما يقصد بعملة التأمين الجزئي أن تكون مؤقتة فإنه حتى مؤيديها

يعتبرون منزعين من مسألة الصلاحيات المفرطة للحكومة في عالم المال والأعمال .

- يعتقد أغلب الخبراء بأن الأزمة الحالية تمثل وضعاً استثنائياً أكثر من كونها مجرد تدهور مبالغ فيه في دورة الأعمال الاعتيادية .

ومن أجل تقييم المخاطر المتراكمة في النظام فإن واضعي القوانين على يقين في المطالبة بشفافية أكثر وذلك يشمل ألقاء نظرة أكثر وضوحاً على الكيفية التي يستخدم وفقاً لها النفوذ ومن قبل أي من المؤسسات التي تقوم بمراكمة مواقف كبيرة في المشتقات المتطايرة مثل مقايضات الائتمان . ما نحتاج معرفته هو مقدار المخاطر الكبيرة التي تقدم عليها المنظمات المختلفة وصناديق التمويل التي يمكن أن تضر بالاقتصاد لاقتصاد في أوقات الأزمات . نحتاج إلى جلب الشفافية إلى سوق الائتمان وسوق المشتقات .

وبينما تعتبر الشفافية على قدر كبير من الأهمية فإنه يصعب الحصول عليها مباشرة .

فالتقارير المتعلقة بإجمالي مقبوضات المشتقات يمكن أن تجعل الشركات تبدو خطيرة جداً بينما تعمل بعض المقبوضات على موازنة مخاطر الشركات الأخرى . حيث يقول " بأنني لا اعتقد بأن شخص ما قد اكتشف هذا الأمر " .

- أن الرقابة على الأنواع المختلفة للأسهم تحتاج إلى أن تكون أكثر استمرارية مع ملاحظة أن الرهانات على الأسهم الفردية يمكن أن تتم

الآن بطريق مختلفة من خلال شراء الأسهم ذاتها أو من خلال خيارات مستقبلية وعقود مقايضات تقوم على تلك الأسهم .
أن سوق المقايضات الذي ينطوي على عقود فردية يفتقر تقريباً إلى القوانين والأنظمة .

وعليه يجب معاملة جميع الأسهم التي ترتفع أو تنخفض وفقاً لصحة الشركات الأساسية بنفس الطريقة .

وإذا كان لديها مدفوعات مماثلة للأسهم لكننا نطلق عليها مقايضة فإنها تسمى على الأرجح أسهماً . أنني دائماً أتصور المشتقات على أنها شيء ما ذي قيمة ولا ينبغي أن يكون هناك شيء يعمل على منع عملية تحليل المخاطر .

ولكن القوانين والأنظمة السائدة في الأسواق الحالية لا تواكب هذه الآليات الجديدة.

كيف يتعامل العالم العربي - الأفريقي مع الأزمات ؟

1. هل الصين تمثل إجابة المنطقة العربية الأفريقية :

مع التنظيم الرائع للألعاب الأولمبية مؤخراً وانتهاء أحداثات منظمة التجارة العالمية نتيجة تحديدها للمواقف الغربية فقد عملت الصين على إبراز ذاتها في المسرح العالمي للمرة الثانية منذ حصولها على الطاقة النووية .
كما أن نفوذها يتنامي بشكل مطرد في أفريقيا والعالم العربي فقد ازدادت التجارة العربية الأفريقية الآسيوية وبشكل سريع بحيث ارتفعت إلى مقداره 75 مليار دولار في العام الماضي .

كما أن قوتها الاقتصادية وعضها الطرف عن الانتهاكات التي تحدث في المنطقة العربية الأفريقية قد ساهم في تحركات بكن الدبلوماسية والتي حققت نجاحاً كبيراً في المنطقة .

وقد جاءت منظمة التجارة العالمية بحزمة اتفاقيات تم التفاوض عليها في الغالب وبدون مشاركة عربية أفريقية فاعلة .

وقد قام كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية بتطوير فهم مشترك وإستراتيجية مشتركة حول حركة وإدارة التمويل الدولي بينها في إطار أجماع واشنطن .

وهذا الأمر صحيح وخصوصاً فيما يتعلق بالتحرر التجاري ومؤسسة التنمية الفيدرالية التي وجدت طريقها في مقالات الإنتماء إلى منظمة التجارة العالمية .

أن التعقيدات التي تحيط بالمنطقة العربية الأفريقية والآلام التي تنتظرها تنعكس من خلال تزايد النزاعات التي تم إحالتها إلى منظمة التجارة العالمية والتي شملت مزاعم تتعلق بإنتهاك نص المعاملة الدولية لمنظمة GATT — المقال الثالث .

" ومن هنا فليس من المدهش أن تصبح الصين تمثل صوت الدول الفقيرة وممولها الأكثر جرأة . فقد عمل بنك EXIM الصيني على تسهيل قروض بقيمة 10 مليارات دولار للمنطقة العربية الأفريقية ولكن بشروط تجارية أكثر .

وبينما حظيت الاقتصاديات التي تتمتع بإدارة جيدة بمباركة صندوق النقد الدولي لتحمل ديون أكثر ولو كان ذلك بشروط تجارية فإن

الاقتصاديات ذات الإدارة السيئة قد توجهت إلى الصين التي هي مستعدة لتجاهل تلك الشروط .

فقد منحت الصين السودان مبلغ 800 مليون دولار عام 2005م ومبلغ مماثل العام الماضي حيث تعمل السودان على شطب وإلغاء مديونياتها . وعندما دخلت الدول العربية الأفريقية في أزمات داخلية سياسية وعسكرية رأت الصين ذلك على أنه فرصة لتوسيع نفوذها .

فقد قامت بتقديم منح ومساعدات تلا ذلك تقديم إعتمادات بنكية للشركات الصينية والتي أصبحت الآن قوة مهيمنة تقوم ببناء الطرق والجسور ومحطات الطاقة وشبكات الهاتف النقال والتقيب عن النفط .

وفي الواقع فإن عام 2006م قد أطلق عليه الصينيين " عام إفريقيا " وقد نتوج هذا الأمر بانعقاد القمة الأفريقية الصينية والتي ركزت على تأمين الموارد الطبيعية في المنطقة لصالح اقتصادها الذي ينمو بسرعة وتوسيع السوق لصالح سلعها الرخيصة واكتسابها شرعية سياسية دولية حيث أن جميع الدول الأفريقية تقريباً تدعم المواقف الصينية إزاء جميع القضايا المطروحة أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة .

لقد جاءت الصين بالجواب وقامت بالتحرك السريع من خلال الموارد اللازمة لتطوير البنية التحتية والتي تعتبر حتى الآن موضوعاً لمفاوضات طويلة تأتي في الغالب على حساب المشاريع الفائزة والتي ميزت حتى الآن العلاقات العربية الإفريقية من خلال ممولين عالميين (مجلة ألا يكونويست ، 17 مايو 2007م) .

2. هناك فرصة معقولة بأنه ربما يتخطى العالم العربي — الأفريقي هذه الأزمة.

• المنطقة العربية الأفريقية :-

ساعد الكثير من البلدان وجود الإدارة الاقتصادية الكلية المثلى والتدفق الكبير للمعونات الغربية و توفر فرص الاستثمار وكذا إعفائها من الديون أو تخفيفها عنها ، بالإضافة إلى الاستثمارات القابلة للقياس من آسيا وبالتحديد من الصين والشرق الأوسط علاوة على ذلك فإن هناك فرصة معقولة بأن تتخطى المنطقة العربية الأفريقية آثار الأزمات المالية العالية وتكون أثارها أخف وطأة مقارنة بالأجزاء الأخرى من العالم ، فالعوامل التي أحدثت الضرر بالقارة في الماضي ربما تعمل لصالحها في الوقت الراهن .

فمثلاً في القطاع المصرفي ، كثيراً ما يشكوا رجال الأعمال والمنظمون الناشئون للمشاريع من القوانين واللوائح المتشددة والتحفظات (في المحاسبة) المعمول بها في البنوك في المنطقة العربية — الأفريقية كما أن الرقابة المفروضة على الصرف الأجنبي (العملة الأجنبية) تمنعهم في الغالب من زيادة الأموال باستثمارها في الأدوات المالية الأكثر نشاطاً واستقطاباً في الغرب ، الملكية الأجنبية للبنوك غالباً ما تكون محدودة (إلى أقل من 5% في نيجيريا وجنوب أفريقيا) .

ولكن هذا الارتباط العكسي من النظام المالي الغربي أصبح الآن لمصلحة المنطقة العربية — الأفريقية ، فبنوكها ليس لديها تقريباً ارتباط

بالسوق الأولية الفرعية أو البيع بالمكشوف التي تسبب مثل هذا الاضطرابات في أي مكان آخر.

ولا أحد يساوره الشك بان المنطقة العربية — الأفريقية سوف تشعر أخيراً بآثار هذه الأزمات .

ونظراً لأن هناك عقود تجارية عالمية فإن الحاجة إلى نفط ومعادن المنطقة العربية والأفريقية اللذان يعتبران من أهم السلع الأساسية هو السبب وراء الازدهار الحالي الذي تشهده المنطقة ، وبعيدا عن نمو إجمالي الناتج المحلي فان كفاءة الأداء ربما تكون السمة الدقيقة لكل الاقتصاديات ، والتفاعلات بين القيادة والإستراتيجية والابتكار والتكنولوجيا وتنمية النوع البشري والكفاءات تعتبر هامة جداً لتشكيل الأداء المتميز للسوق وتنميته .

إن معالجة الإخفاقات المتكررة والمتنوعة والقصور في إدارة البنوك وعدم التوازنات في الاقتصاد الكلي التي ساهمت في الأزمة يعتبر محور آخر لرد فعل السياسة الدولية .

فقوانين القروض السيئة وقوانين الاستثمار الضعيفة ينشان من التنظيم المهمل وفرط الثقة المرتبطة بمعدل الفائدة الضئيل ووفرة السيولة

" لذلك هناك حاجة لاتخاذ إجراءات وتدابير جديدة تشمل جميع المؤسسات المالية الهامة والتي من شأنها أن تعزز المعايير المحاسبية الدولية من اجل تحسين الشفافية وتقييم الأصول المالية .

ويجب أن يعطي صناع السياسية في الدول المتقدمة والنامية — الأولية لأربع مهام :-

- متابعة مجموعة الدول العشرين لإعادة تجديد الإقراض المحلي والتدفق الدولي لرؤوس الأموال .

- معالجة الاحتياجات المالية الخارجية لسيادة السوق الناشئة والمقرضين .
- إعادة تأكيد الالتزامات الموجودة مسبقاً ...
- إنهاء ملكية الحصة الأكبر للدولة في البنوك وإعادة تأسيس الاستدامة المالية .

• بناء الثقة وتقوية تنسيق السياسات من أجل الانتعاش الاقتصادي :

أصبحت الدعوات في أوساط المسؤولين الحكوميين وصناع السياسة ومراقبي السوق الرئيسية — لإعادة الثقة في النظام المالي العالمي ظاهرة دولية ، فعلى العموم أولت الحكومات اهتماما كبيرا بهذا الأمر من خلال حزمة من الإجراءات الأحادية والمتعددة الجوانب ، ورسم مدى واسع لسياسة نقدية تقليدية وغير تقليدية وحوافز المالية وبرامج ضمان حكومية لدعم الصناعة المصرفية .

وكان لهذه الإجراءات الفضل في تخفيف بعض من شروط السيولة السائدة في الأسواق المالية العالمية وساعدت على تضيق أقساط مخاطر الائتمان وكذا أظهرت انتعاش مؤقت لسد النقص في الأسواق ولكن أجندات السياسة المتعلقة باستقرار الأسواق المالية وإنعاش الاقتصاد العالمي تبقى معقدة وتعد تحديا كبيرا .

هناك العديد من المواضيع الهامة التي ستكون بارزة وملحوظة لصناع السياسة خلال السنوات القليلة القادمة . الطبيعة العالمية للأزمة المالية تعلق أهمية قصوى على تنسيق السياسات .

كما أن الروابط الاقتصادية الدولية العميق بين الدول التي تكون قنوات للآثار السلبية عبر الحدود من شأنها أيضاً أن تعزز مجال تنسيق السياسات الذي يعود بالنفع على الجميع .

في الواقع ، يجب بذل الكثير من الجهود لتحفيز الطلب الكلي من خلال سياسات مالية ونقدية موسعة وكذا لإعادة رسملة المؤسسات المالية المفلسة وإعادة إدارة وتوظيف أسواق الائتمان من خلال تقديم السيولة ، هذه السياسات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وستكون فعالة إذا كان هناك اتفاق بين الحكومات الرئيسية حول مسار السياسة .

أن استعداد الحكومات لتنسيق سياساتها سوف تساعد في إعادة الثقة وذلك عن طريق استبعاد "سياسة إفقار الجار" كرد لهذه الأزمة كما أن خطر المصالح الخاصة باستخدام السياسة التجارية لحماية صناعات معينة يعتبر شديداً ، خصوصاً في أوقات كساد النشاط التجاري .

أما بالنسبة للسياسات المالية والإجراءات التي يتم اتخاذها لإعادة رسملة البنوك التجارية مع الأموال العامة فقد قادت إلى ضغوط للبنوك وجعلها تركز نشاط الإقراض على السوق المحلية (ما يسمى بالانحياز المحلي في أساليب الإقراض) على حساب الإقراض عبر الحدود . في السنوات التي سبقت هذه الأزمة فإن الصفة المميزة للتمويل العالمي في البلدان المتقدمة كان التكامل المتصاعد لقطاع الأسر (العائلات) في سوق رؤوس الأموال ، وإيجاد الائتمان (القروض) المفرط والذي أصبح ممكناً من خلال تكنولوجيا تسنيد الأصول وربط إنفاق المستهلك بدرجة توسع و إرباجية الصناعة المصرفية باعتبارهما محركا النمو الاقتصادي .

وفي حين أن مسألة تنسيق السياسة المالية تكون ضعيفة في الأوقات الاعتيادية ، نظراً لأن الدول عادة ما تواجه تحديات وأولويات مختلفة فإننا

بحاجة إليها اليوم لان جميع الدول تواجه نفس الاحتمال بعدم كفاية الطلب العالمي .

لذا فإن تحفيز الطلب الكلي من خلال التوسع المالي في مصلحة كل دولة الآن .

ويجب أن يكون هناك توازن بين الآليات الوطنية والدولية لتحسين القوانين واللوائح وعند تصميم وتنفيذ الإصلاحات لتعزيز الأسواق المالية و النظم الرقابية فإن المسؤولية الأولى تقع على عاتق المنظمين ، في حين أن التعاون الدولي بين المنظمين هو أمر لا يمكن تفاديه.

3. أموال النفط العربي وإمكانية استثمارها في أفريقيا :- • الفساد في المنطقة العربية — الأفريقية .

أظهرت المحاولات التي بذلت لإعادة الأصول التي تم غسلها من قبل الأنظمة العربية المخلوعة : "سلطت الضوء على عدم كفاية الجهود الدولية الراهنة لمكافحة الفساد " .

واستخلاصا من القانون الجديد لسويسرا للحفاظ على سمعتها باعتبارها وجهة آمنة للأصول المالية الشرعية فإن المؤلف يرى بأنه " يجب على الولايات المتحدة وحلفائها الاستفادة من مثل هذه الحساسيات المتعلقة بالسمعة عن طريق التعزيز المتبادل لمعايير مكافحة الفساد ألقسري وفضح الدول التي لا تبدي تعاونها في هذا الخصوص .

وهناك عوائق أخرى لإعادة الأموال لا تزال قائمة ، من بينها إزالة الأنظمة الفاسدة وإنشاء دليل على عدم شرعية الاستيلاء على أموال الدولة .

وتقدر إحصائية البنك الدولي أنه في حين تسرق الأنظمة الفاسدة في الدول النامية ما بين 20 — 40 مليار دولار كل عام بأنه تم استعادة 5 مليار دولار فقط على مدى الـ15 عام الماضية .

• حجم صناديق الثروة السيادية في المنطقة العربية :-

ارتفعت الأصول الخاضعة لإدارة صناديق الثروة السيادية إلى 4,7 ترليون دولار في يوليو 2011م بزيادة قدرها 700 مليار دولار من السنة السابقة وكان هناك مبلغ إضافي قدره 6,8 ترليون دولار في أدوات استثمارية سيادية أخرى مثل صناديق المعاشات التقاعدية الاحتياطية وصناديق التنمية وصناديق المؤسسات المملوكة للدولة ومبلغ 7,7 ترليون دولار في احتياطات النقد الأجنبي الرسمي . وبالنسبة للبلدان ذات الصناديق السيادية والتي تعتمد بشكل أساس على صادرات السلع وفي مقدمتها النفط والغاز فقد بلغ الإجمالي 2,7 ترليون دولار في نهاية 2010م .

وبلغ مجموع الصناديق السيادية غير السلعية مبلغ 1,5 ترليون دولار حيث يتم تمويلها عادة عن طريق تحويل الأصول من الاحتياطات الرسمية للنقد الأجنبي وفي بعض الحالات من فوائض الميزانيات الحكومية وعائدات الخصخصة .

صناديق الثروة السيادية العربية — الأفريقية :-

البلد	مليار دولار
الإمارات العربية المتحدة	712,4
المملكة العربية السعودية	439,1
الكويت	202,8
دولة قطر	85
ليبيا	70
الجزائر	56,7
إيران	23
البحرين	9,1
سلطنة عمان	8,2
السعودية (PJF)	5,3
نيجيريا (ECA)	0.5

وتستحوذ الدول الآسيوية على القسم الأكبر من هذه الأموال . وهناك نقطة هامة يجب ملاحظتها وهي صندوق الثروة السيادية لنسبة احتياط النقد الأجنبي توضح أن حصة (نسبة) الحكومة في الاستثمارات تعتبر نسبية مقابل احتياطات العملة .

ووفقاً لمعهد صناديق الثروة السيادية فإن معظم الدول المنتجة للنفط في دول الخليج لديها الصناديق السيادية الأعلى إلى نسبة النقد الأجنبي . وقد اعتمدت القائمة على بيانات صندوق النقد الدولي المتاحة كما أنه تم الإشارة إلى بيانات وكالة المخابرات المركزية .

ومن أجل التطابق فإن عقود مبادلة العملة الآجلة لم يتم الإشارة إليها في هذه القائمة لأنه ممكن أن تكون طبيعتها وأعدادها المدرجة ربما أعلى أو أقل من تلك المدرجة هنا .

كما أنه لم يتم الإشارة إلى القروض الأخرى البارزة أو صندوق النقد الدولي .

ومما سبق فإن جميع هذه الموارد وتلك الأكثر منها التي تم تجميدها في أيادي البنوك الغربية في الولايات المتحدة وأوروبا يمكن استثمارها في أفريقية .

4. يجب على الحكومات إعادة تأسيس الاستدامة المالية :-

أدت الإجراءات الأخيرة من قبل البنوك المركزية في البلدان المتقدمة لشراء الديون الخاصة والحكومية كوسيلة لعدم تجميد أسواق الائتمان ، أدت إلى توسع بارز في موازناتها العمومية و النمو السريع للقاعدة النقدية .

و إلى حد كبير فقد حلت محل تراكم احتياطي النقد الأجنبي من قبل البنوك المركزية الأخرى باعتبارها المحرك الأساسي للسيولة العالمية ارتفاع معدلات الدين العام والتوسع المستشري للميزانيات العمومية للبنوك المركزية سوف تشكل تحديات هامة للاستقرار الاقتصادي و مدى إنعاشه فقد بدأت الدول الصناعية الكبيرة في الأزمة بمعدل دين معتدل إلى أجمالي الناتج المحلي ولكن تم أنفاق مبالغ غير مسبقة لإنقاذ المؤسسات المالية التي أدت إلى تضخم هذه النسب — وقد أخذت الحكومات على عاتقها مسؤوليات طارئة فيما يتعلق بالضمانات المالية المختلفة التي تكون فيها الآثار المحتملة منها على الدين الحكومي غير معروفه الحوافز المالية

التقديرية وكذا عوامل الاستقرار التلقائي سوف يزيد من نسبة الديون وربما يضاعفها في بعض الدول إذا تحول الركود الاقتصادي ليكون أكثر حدة كما هو عليه الآن .

ويجب تمويل الالتزامات الحكومية إذا لم يكن ذلك عن طريق فرض الضرائب فمن خلال إصدار سندات الدين ولان العامل في التضمينات المالية لهذه الالتزامات يكون رفع قيمة رأس المال لكل المقرضين بما في ذلك المقرضين في البلدان النامية ويتم تعديل معدل الفائدة بالزيادة .

5. خطط المؤسسات الحكومية :-

فشلت المحاولات التي بدأت في أنحاء المنطقة العربية —————
الأفريقية رداً على بنود اجتماع واشنطن الذي يتوقع أحداث تحول كلي في
شكل الإدارة الاقتصادية ————— الاجتماعية من الاقتصاد المخطط بشكل
مركزي إلى ذلك الاقتصاد التنافسي للسوق الحرة .

ومع ذلك ————— ولحد الآن ————— فإن مشاركة القطاع المنظم في
الاستثمارات الوطنية لم تكن بارزة كما كان متوقع نظراً لان الفساد لم
يعترف بجوهر مهمة الدولة وكذا غياب الإدارة الاقتصادية الكفوءة وإعادة
هيكلية إدارتها والاستقرار السياسي .

وهذا أدى إلى عدم كفاءة الخدمات العامة والبنية التحتية وكذا عدم
القدرة على تطوير وتنسيق السياسات .

ومع ذلك فإن هناك تساؤلات :-

- هل تدخل الإدارة المالية المعاملات العربية ————— الأفريقية كإيديولوجية
خارجية وهيكلية ونشر مفاهيمها في تجريد عقيم للقيم والمتعقدات المحلية؟

- في الكفاح المتعلق بإنشاء قواعد الاشتباك هل يوازن أصحاب العلاقة الرئيسيين في الربط بين أفكارهم وآرائهم والأجندات مع إنتاج المفاهيم ذات القاعدة العريضة والقوانين والأهداف التي يجب أن تحكم توجه التنمية ؟

- هل عمليات الحكم القائمة على المشاركة تعني التغيير من حيث تحويل نسيج الأجندة المتعصبة الخاصة بذوي العلاقة للنشاط التطوري المشترك، النشاط الذي يقوده التحليل الموضوعي والنقدي للسياسة ومعايير الإدارة والقوانين والمبادئ ؟.

6. النظام الديمقراطي التغيير والمؤسسات :-

• إضفاء الطابع المؤسسي على قواعد الحكم (قوانين الحكم)

أن تعزيز الديمقراطية ينطوي على إضفاء الطابع المؤسسي على قوانين اللعبة السياسية التي تضمن المشاركة السياسية الكاملة والمنافسة السياسية . هذا النهج يُبنى على ملاحظة أن الديمقراطية تتطلب البناء الدائم لمصفوفة المؤسسات السياسية المتساوية في داخل الدولة والمجتمع على حد سواء .

كما أنها تقوم بشكل مباشر بصياغة المشاركة والمنافسة باعتبارها الخصائص المميزة لأنظمة الحكم .

هذه الخصائص تبلغ حدها الأقصى فقط بالتعاون مع التعددية السياسية (تداول السلطة) ، باعتبارها النظير الأمثل للنموذج الديمقراطي . وعليه فإن المؤسسات والقوانين السياسية التي تعزز المشاركة والمنافسة السياسية تحمل سمة الديمقراطية.

أن الانتخابات التي تمكن المواطن العادي من اختيار من يراه مناسباً من بين المرشحين لأحد المناصب العليا تلقى معياراً مزدوجاً .

- تعتبر الهيئات الانتخابية النزاهة والمستقلة حيوية لتعزيز الحكم الرشيد .
- يجب ترسيخ مسودة الحقوق في الدستور بشكل ثابت .
- يقال بأن السلطة القضائية هي الأمل الوحيد الباقي ضد الاستبداد وبالتالي فإن القضاء يجب أن يكون مستقلاً عن السلطتين التنفيذية والتشريعية من الناحية النظرية والممارسة .

- تعبر الأحزاب السياسية بمثابة الوسائل التي يتم من خلالها ممارسة الديمقراطية وفي أعادة تبني نظام التعددية السياسية فإن المعارضين الذي يصوتون ضد نظام الحزب الواحد يؤكدون بذلك بأن الديمقراطية هي الخيار الأفضل . حيث لا تقتصر السلطة على الحزب الحاكم أو في ظل دولة الحزب الواحد . ومن هنا فإن من الضروري أن تتطور الثقافة السياسية التي تتطلبها قوانين ومؤسسات الديمقراطية في العالم العربي — الأفريقي .

• القواعد السياسية والمؤسسات :-

- إن بقاء الديمقراطية مرتبط بوجود انتخابات تعددية تنعقد في أجواء يمارس فيها الناخبون حريتهم في انتخاب من يمثلهم ولا ينبغي لا أحد التقليل من شأن صعوبة ترسيخ الديمقراطية .
- لحد الآن هناك عدد قليل فقط مقتنع بأبسط الشروط التي تم وضعها في اختيار الجولات الانتخابية .

في جميع الأنظمة السياسية فإنه من الصعب أن تفسر معنى الانتصارات الإجبارية للمسؤولين من معنى الاصطفاف التاريخي الذي يبديه الناخب .

حيث أن نفوذ الرجال البارزين (ذوي الوجهات) يستحوذ على مجال واسع من العمليات السياسية والانتخابية ومن الواضح أن إعادة الانتخاب للمسئول تشكل تمديد لولاية الحاكم أو رضوخ الناخبين للهيمنة التي لا مفر منها .

ولهذه الأسباب فإن معنى انتخابات أفريقيا الثانية — الثالثة ستكون بالضرورة قائمة وضبابية من ذلك الخط الفاصل للمنافسات التي جرت في مطلع التسعينات وبالرغم من كل ما يقال ويفعل فإن حقيقة الصراعات السياسية الشديدة التي تنشب لدليل ايجابي على أن مؤسسته الانتخابات هي البداية للسير قدماً نحو مواجهة الانتخابات المزورة والطمع والفساد وتأثير إجماع واشنطن والإرهاب المصدر ، ولذلك فإن الفرضية المركزية هي "أن المقدرة النسبية للتنظيمات السياسية تحدد قواعد اللعبة السياسية التي يتم تنبئتها " .

أن ترسيخ الديمقراطية يتطلب مجموعة تعددية من التنظيمات السياسية التي تشجع وتعزز وتحمي قواعد المشاركة السياسية السلمية وكذا المنافسة الانتخابية ، وبذا فإن المؤسسات الديمقراطية معاً (التنظيمات التعددية وقواعد المساءلة) تضمن الرقابة على السلطة التنفيذية للدولة .

لقد خرج الجميع إلى الشوارع ، النساء والأمهات والبنات وليس فقط الشباب والعمال .

فقد وزعت السيدة أمل شرف (أم يبلغ عمرها 36 عاماً منشورات في الأيام التي قادت إلى المظاهرات الأولى الرئيسة في 25 يناير عندما تدفق الناس إلى ميدان التحرير (نيوزويك 2011) وغير التاريخ مجرى الأحداث ليس فقط في الشرق الأوسط لكن أيضاً البلدان التي تعاني من الاستبداد وخاصة في أفريقيا .

• التعاون الدولي :-

بما أن هناك الكثير من المسأل رهن الأحداث فإن هناك حاجة ملحة بان يلقي المجتمع المالي الدولي نظرة فاحصة على التطورات الأخيرة ويعمل على تقييم نقاط الضعف والمخاطر التي تعتبر نتاجاً غير مقصودا للتدخلات السياسية الراهنة وتغيرات السوق وكذا تقييم الآثار المحتملة لهذا التدخلات والتغيرات الجارية على تمويل التنمية .

معظم الموارد المتاحة التي يقدمها صندوق النقد الدولي من المحتمل أن يتم تكريسها للأسواق الناشئة ذات الدخل المرتفع .

وفي هذا الأجواء ،و كما تم توضيحه في اجتماع دول مجموعة العشرين فإن الدول المخفضة الدخل التي هي بالفعل تعاني مسبقا من ضائقة مالية فإنها تستحق اهتماماً خاصاً .

فالعوامل المجتمعة للسياسة وإخفاقات السوق عملتا على تقييد مشاركتهم في صفقات تمويل المشاريع الطارئة وبشكل كبير في الصناعات الإستخراجية وكذا سوق القروض القصيرة الأجل في الغالب القروض المصرفية لتمويل التجارة إن تلك الحقيقة يجب أن تعزز أهمية الاتفاقيات الدولية العريضة لحشد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية .

بعد عقود عدة من إعادة جدولة الديون من خلال آليات نادي باريس تم تدشين برامج التخفيف من الديون الرسمية بموجب مبادرة عام 1996م المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالدين وبلغت ذروتها في إطلاق مبادرة التخفيف من الديون المتعددة الأطراف التي برزت كممارسة ملحوظة للتعددية وشعورا اقتصادياً سليماً .

ونظرا لوجود الموارد الأقل المتوفرة حالياً في البلدان منخفضة الدخل لخدمة الديون الخارجية فإنه من المهم الاعتماد عليها .